واما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع
واما في الحملة والضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق في كل
ما حدي الجهات الاربع المذكورة فنقض ب ح حين ملوب ولا شيء من ب ح بما دام د وهو مع
الاصل ينتج لاشيء من ج دايما في الضرورية والدائمة وما دام في العامتين وهو محال واما الخاصتان
فينعكسان حينية مطلقة منتقضة بالدوام اما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتها

العكاس الاحصر ملزوم لعدم العكاس
الاعم وكان في دلك كفاية ولا حاجة الى هذا
التطويل لانا نقول هذا طريق اخر لبيان
عدم العكاس الجزئيات وتعيين الطريق
ليس من داب المناظرة قوله
واما الموجبة الخ قوله ما مر حكم
السوالب واما الموجبات فمنى لا تنعكس
في الكم كلية سوكانت كلية او جزئية لجواز ان
يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وامتناع
حمل الخاص على كل افراد العام لقولنا كل انسان
حيوان وغلسه كليا كاذب واما في الجهة
فالضرورية والدايمة والعامتان تنعكس ح
مطلقة بالخلف فانه اذا صدق كل ح
او لعضه ب ما حدي الجهات الاربع اى
بالضرورة او دايما او ما دام ج وجب ان يصدق
لعض ب ج حين ملوب والا لصدق
لقيضه وملولاشيء من ب ج ما دام ب وهو
مع الاصل ينتج لاشيء من ج ج دايما ان كان
الاصل ضروريا او دايما او ما دام ج ان كان

احدي

احدي العامتين وهو محال وليس لاحد ان يمنع
استحالته بناء على جواز سلب الشيء عن
نفسه عند عدمه لان الاصل موجب
فيكون ج موجودا في الخاصتان تنعكسان
حينية مطلقة لادايما فانه اذا صدق بالضرورة او دايما كل ج او بعضه ب ما دام ج
لادايما صدق ب ج حين هو ب لادايما
اما الحينية المطلقة ومنى بعض ب ج
حين هو ب فليلزمها لازمة لعامتهما
واما اللادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق
فانه لو كذب لصدق كل ب ج دايما
وتضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل
ب ج دايما وبالضرورة او دايما كل ج ب
ما دام ح لينتج كل ب ب دايما وتضمه
الى الجزء الثاني الذي هو اللادوام وتقول كل
ب ج دايما ولاشيء من ج ب بالاطلاق
لينتج لاشيء من ب ب بالاطلاق فلو صدق
كل ب ج دايما لزم صدق كل ب ب دايما
ولاشيء من ب ب بالاطلاق فلو صدق انه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)